

قطاعات

**موظفو التعاونية
يعلّقون إضرابهم اليوم**

بعد جدل دام 3 ساعات، قررت أمس لجنة متابعة قضية موظفي تعاونية موظفي الدولة تعليق الإضراب في المبنى المركزي وفروع التعاونية ومكاتبها اعتباراً من اليوم. وتقول مصادر اللجنة إن الموظفين سيترقبون جلسة مجلس الوزراء المنوي عقدها، غداً، والتي من المقرر أن يدرج على جدول أعمالها، تحت البند 4، المرسوم التطبيقي لتحويل رواتبهم على أساس القانون الجديد لسلسلة الرتب والرواتب بما في ذلك الدرجات الثلاث المعطاة لموظفي الإدارة العامة.

بعض أعضاء اللجنة لم يركنوا للوعود التي قطعتها القوى السياسية والكتل النيابية وفضلوا التريث في العودة عن الإضراب المستمر منذ 15 شباط الماضي في انتظار الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء ليبنى على الشيء مقتضاه. إلا أنّ صوتاً آخر داخل اللجنة اقترح أن تكون هناك مبادرة حسن نية رداً على ما سمي «الإيجابية» المتمثلة باكتمال الملف الذي لا تنقصه سوى خطوة واحدة ليصبح قابلاً للتطبيق من خلال إقراره في مجلس الوزراء. وتحدث انصار هذا الطرح عن تفهم وتجاوب واعتراف ليس بالمطلب فحسب بل بالحقوق التي نصت عليها الأنظمة والقوانين النافذة.

وأوضحت اللجنة أن «الغاية من الإضراب كانت التنبيه ولفت النظر إلى مطالبتنا بحقوقنا المشروعة وقد تحقق ذلك بعدما أقر الجميع بأحقية مطالبنا».

وعشية اجتماع اللجنة، تمت رابطة موظفي الإدارة العامة على موظفي التعاونية تعليق إضرابهم مؤقتاً، افساحاً في المجال للإيجابيات والمعالجات المنتظرة.

**من يحرك لجان المتعاقدين
في التعليم الرسمي؟**

لم تحسم بعد قيمة الزيادة على أجرة الساعة للمتعاقدين في التعليم الرسمي الأساسي والثانوي والمتربطة عن قانون سلسلة الرتب والرواتب. حتى الآن، لا يزال الأمر مثار أخذ ورد بين وزير التربية مروان حمادة والمال علي حسن خليل، أو هذا ما تقوله مصادر رابطة المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي. وتؤكد المصادر أن الرابطة تتابع باهتمام حق رفع أجرة الساعة، وهي لا تتبنى الدعوة لأي إضراب لن يقدم للمتعاقد سوى خسارة قيمة ساعات تعاقد.

لكن حراك المتعاقدين الثانويين ولجنة المتعاقدين في الأساسي سرّياً في اليومين الأخيرين أنّ اتفاقاً جرى بين الوزيرين على رفع أجرة الساعة 1000 ليرة للمتعاقدين من غير حملة الإجازات في التعليم الأساسي بحيث ترتفع الأجرة من 15 ألف ليرة إلى 16 ألفاً، و2000 ليرة لحملة الإجازات التعليمية والجامعية لتصبح 20 ألف ليرة بدلاً من 18 ألفاً. أما أجرة الساعة للثانوي - فئة ثانية فتكون 30 ألف ليرة بدلاً من 27 ألفاً وللثانوي - فئة أولى 36 ألف ليرة بدلاً من 32 ألفاً.

وفي انتظار بت الأجرة الجديدة ومع أحقية المتعاقدين بالاستقرار الوظيفي ثمة من يحرك بعض لجانهم لأسباب سياسية وانتخابية. إن يبدو مستغرباً أن تكون هناك خمس لجان تتحدث باسم المتعاقدين والمستعان بهم ولا يوجد تنسيق في ما بينها. إحدى هذه اللجان، التي تسمى نفسها «اللجنة الفاعلة»، نفذت أمس إضراباً واعتصاماً لم يلتزم به جميع المتعاقدين. رئيسة اللجنة نسرين شاهين أعلنت رفض أي مباراة مفتوحة أو محصورة، معلنة أن لجنتها قدمت مشروع قانون لإجراء دورات تدريبية يليها امتحان ومن ثم دخول ملاك التعليم الأساسي. المفارقة أن تطرح شاهين عدم استثناء أي فئة من التثبيت بحيث يشمل القانون المطروح كل المتعاقدين مجازين وغير مجازين وفوق السن وتحت السن والمستعان بهم ومتعاقد المود الإجرائية ومن هم متعاقدون على حساب صندوق المدرسة ومتعاقد المود المعلوماتية.

وإلى حين إقرار المشروع، أكدت شاهين ضرورة رفع أجرة الساعة كما نص عليها القانون بنسبة 45% أي ما يعادل 8000 ليرة لبنانية، ابتداءً من أيلول 2017.



دعوة الجمعية العمومية السنوية لجمعية الصناعيين اللبنانيين

بناء على المادة الخامسة والخمسين من احكام النظام الاساسي لجمعية الصناعيين اللبنانيين، يدعو مجلس الادارة الجمعية العمومية العادية السنوية للاعتقاد نهار السبت في 14 نيسان 2018 في فندق رويال ضبيه - قاعة روبيي يبدأ التسجيل عند الساعة التاسعة صباحاً وتبدأ الجلسة عند اعلان رئيس مجلس الادارة اكتمال التصالب للتداول والمصادقة على جدول الاعمال التالي:

1. تلاوة تقرير مجلس الادارة
2. تلاوة التقرير المالي عن الميزانية الموقوفة 2017/12/31.
3. ابراء نمة مجلس الادارة عن اعمال وحسابات 2017.
4. البحث في موازنة الجمعية للعام 2018 والمصادقة عليها.
5. انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد.

يعان رئيس مجلس الادارة تأجيل الجلسة الى الموعد المحدد اذانه في حال عدم اكتمال التصالب القانوني وذلك في الساعة الثانية عشر ظهراً.

*يلفت مجلس الادارة نظر السادة الاعضاء الى ان اجتماعات الجمعية العمومية العادية والتي ستتحول الى هيئة انتخابية والمدعوة للاعتقاد يوم السبت في 14 نيسان 2018 لا تكون قانونية عملاً باحكام المادة السادسة والخمسين من النظام الاساسي الا بحضور او تمثيل نصف عدد اعضاء الجمعية الذين سددوا اشتراكهم ضمن المهلة المحددة من قبل مجلس الادارة.

*في حال عدم اكتمال التصالب فان مجلس الادارة يدعو السادة الاعضاء الى جمعية عمومية ثانية تعقد عند الساعة التاسعة من يوم الخميس 19 نيسان 2018 في المكان عينه، ويكون هذا الاجتماع قانونياً اذا حضره او تمثل فيه ثلث الاعضاء الذين سددوا اشتراكهم ضمن المهلة المحددة من قبل مجلس الادارة.

*في حال عدم اكتمال نصاب الجمعية العمومية العادية الثانية، تلتزم الجمعية العمومية العادية المدعوة للمرة الثالثة بمن حضر عند الساعة التاسعة من يوم السبت في 28 نيسان 2018 في المكان عينه للتداول والمصادقة على جدول الاعمال عينه.

*يذكر مجلس الادارة الصناعيين بوجود تسديد اشتراكهم عن عام 2018 في مهلة اقصاها نهاية دوام 2018/3/29 وذلك تحت طائلة فقدان حقهم بالاشتراك والتصويت في الجمعية العمومية السنوية وانتخاب مجلس ادارة جديد.

يرجى من السادة الاعضاء ابراز بطاقة الانتساب لعام 2018 عند مدخل قاعة اجتماع الجمعية العمومية. يمكن للاعضاء الاطلاع على ميزانية 2017 وموازنة 2018 وعلى مختلف التقارير في مكاتب الجمعية خلال اوقات الدوام الرسمي وذلك ابتداء من 2018/3/1.

ملخص عن نظام الانتخابات لمجلس ادارة جمعية الصناعيين اللبنانيين. يذكر مجلس ادارة جمعية الصناعيين اللبنانيين السادة الاعضاء ببعض بنود نظام الانتخابات ومنها:

اولاً: يشترط ان يكون المرشح متمتعاً بالموصفات التالية:

- 1-ان يكون ممثلاً لمؤسسة صناعية منتسبة الى جمعية الصناعيين اللبنانيين مسددة رسوم الترشيح واشتركاها السنوية، لغاية 2018 ضمناً، ضمن المهل المحددة
- ومضى على انتسابها سنة كاملة على الاقل من تاريخ سريان العضوية المثبتة بالتاريخ المدون على ايصال رسم الانتساب والاشتراك وسجلات الجمعية.
- 2-ان يكون من الجنسية اللبنانية واتم الواحدة والعشرين من العمر.